

دراسات نقدية 3 - د. هبة الحداد - الفصل الدراسي

الأول 2025م.

التكليف السابع

Prepared by

اسم الباحث

م. نايف زويد المطيري

(232000736)



أثر الحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى

العبدالات، ديماسوقي عبدالغني، و الشورة، محمد سليم خليف. (2021). أثر الحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. .



مقدمة

تُعد الحاكمية الرشيدة من المفاهيم الجوهرية في مجال الإدارة العامة والحوكمة المؤسسية، نظرًا لما لها من تأثير مباشر على فعالية الأداء وجودة مخرجات المشاريع، خاصة في المؤسسات الحكومية التي تواجه تحديات تنظيمية وإدارية متزايدة، وفي هذا الإطار، تأتي رسالة الدكتوراه "أثر الحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى"، كإسهام علمي يهدف إلى دراسة العلاقة بين ممارسات الحوكمة وكفاءة إدارة المشاريع في القطاع البلدي، مع اختبار دور التخطيط للأزمات كمتغير معدل في هذه العلاقة.

انطلقت الرسالة من مجموعة من الفجوات البحثية التي تمثلت في قلة الدراسات التطبيقية في السياق الأردني، وغياب النماذج المتكاملة التي تجمع بين الحوكمة والتخطيط للأزمات، فضلاً عن محدودية الأدبيات التي تناولت العلاقة الثلاثية في بيئات غير ربحية.

الفجوات البحثية في رسالة

"أثر الحاكمية الرشيدة في إدارة المشاريع: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى"

تُعد هذه الدراسة من المحاولات الجادة لتسليط الضوء على العلاقة المركبة بين الحاكمية الرشيدة وإدارة المشاريع، مع إدخال متغير التخطيط لإدارة الأزمات كعامل معدل، وهو ما يمثل مساهمة علمية جديدة في هذا المجال. ومن خلال مراجعة الباحثة للدراسات السابقة، برزت عدة فجوات بحثية تمثل نقطة انطلاق لهذه الرسالة، ويمكن توضيحها كما يلي:

الفجوات البحثية في رسالة

"محدودية الدراسات التطبيقية في السياق البلدي الأردني"

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بموضوع الحاكمية الرشيدة، إلا أن الأدبيات في السياق العربي، وتحديدًا الأردني، ما تزال تعاني من نقص كبير في الدراسات التي تتناول هذا المفهوم ضمن بيئة البلديات. وقد أشارت الباحثة إلى أن معظم الدراسات السابقة ركزت على قطاعات خاصة أو خدمية عامة، دون النظر بعمق إلى واقع الحاكمية داخل البلديات كمؤسسات ذات طبيعة تنظيمية وإدارية معقدة، ما يبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية تستند إلى بيانات حقيقية من البيئة المحلية.

الفجوات البحثية في رسالة

"ثانيًا: غياب الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في النماذج السابقة"

أحد أبرز الفجوات التي انطلقت منها هذه الدراسة هو افتقار النماذج السابقة إلى دمج التخطيط لإدارة الأزمات كمتغير معدل في العلاقة بين الحاكمية وإدارة المشاريع. فرغم وجود دراسات تناولت كلاً من الحاكمية والتخطيط أو إدارة الأزمات بشكل منفصل، إلا أن التكامل بين هذه المتغيرات الثلاثة ظل نادرًا في الأدبيات، وهو ما حاولت الباحثة معالجته من خلال تقديم نموذج تحليلي يبرز التفاعل بين هذه الأبعاد.

الفجوات البحثية في رسالة

"ثالثًا: نقص النماذج المتكاملة التي تجمع بين الحاكمة والتخطيط وإدارة المشاريع"

أشارت الباحثة إلى أن معظم الدراسات السابقة اتسمت بالتركيز على متغيرين فقط في التحليل، كالعلاقة بين الحاكمة وأداء المشاريع، أو بين التخطيط وإدارة الأزمات، دون تقديم نموذج شمولي يجمع المتغيرات الثلاثة ضمن إطار نظري ومنهجي موحد. هذا القصور في البناء النظري يُعد من الفجوات المهمة التي حاولت الرسالة معالجتها من خلال بناء نموذج إحصائي متكامل يعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار الأثر المعدل.

الفجوات البحثية في رسالة

" رابعًا: محدودية الاهتمام بالقطاع الحكومي في الأدبيات السابقة "

أكدت الباحثة أن عددًا كبيرًا من الدراسات التي تناولت موضوع الحاكمة وإدارة المشاريع كانت تركز على القطاع الخاص أو الشركات الربحية، مما يخلق فجوة واضحة في فهم طبيعة هذه العلاقة في المؤسسات الحكومية، وخاصة البلديات. بيئة القطاع العام تختلف جذريًا من حيث الأهداف والبنية والعمليات، مما يستدعي دراسة الحاكمة من منظور مؤسسي عام، كما فعلت هذه الدراسة.

الفجوات البحثية في رسالة

" خامسًا: غياب نموذج قياس موحد للحاكمة الرشيدة في السياق العربي "

ومن الفجوات المهمة التي ركزت عليها الباحثة، هي عدم وجود اتفاق واضح في الأدبيات العربية على نموذج موحد لقياس الحاكمة الرشيدة، حيث تختلف المؤشرات والمفاهيم تبعًا للسياقات والمؤلفين. هذا التباين يصعب من إمكانية المقارنة بين النتائج، ويؤثر على صلاحية التعميم، وهو ما يجعل تطوير أدوات قياس ملائمة للسياق العربي من الحاجات البحثية المستقبلية..

مدى إسهام الرسالة في تطوير الموضوع البحثي

ساهمت الدراسة في تعميق الفهم النظري للعلاقة بين الحاكمية الرشيدة وكفاءة إدارة المشاريع، من خلال تقديم إطار نظري يدمج بين مفاهيم الحوكمة، والتخطيط للأزمات، وإدارة المشاريع ضمن نموذج متكامل. هذا التداخل عزز من الفرضية القائلة بأن الحوكمة لا تؤثر فقط بشكل مباشر، بل قد تتأثر فاعليتها بعوامل تنظيمية أخرى مثل التخطيط الاستباقي.

كما قامت الباحثة بتأصيل المفاهيم اعتمادًا على أدبيات متنوعة عربية وأجنبية، وساهمت في توطين المفهوم داخل السياق البلدي الأردني، ما يُعد قيمة مضافة في الأدبيات الإدارية العربية التي غالبًا ما تستورد المفاهيم من سياقات غربية دون تمحيص.

مدى إسهام الرسالة في تطوير الموضوع البحثي

كشفت النتائج أن الحاكمية الرشيدة تؤثر إيجابيًا وبشكل معنوي على فاعلية إدارة المشاريع، لكن هذا الأثر يتعزز بشكل أكبر عند وجود تخطيط فعال لإدارة الأزمات. هذا الاكتشاف يمثل توجهًا بحثيًا جديدًا في الأدبيات الإدارية، حيث يُبرز أهمية العوامل التفاعلية والمعدلة في فهم العلاقات التنظيمية المعقدة.

وبذلك، فإن الدراسة تدفع الباحثين مستقبلاً إلى عدم الاكتفاء بالتحليل الثنائي للعلاقات السببية، بل النظر في الأدوار المعدلة أو الوسيطة، سواء على مستوى الهياكل أو العمليات التنظيمية.

مدى إسهام الرسالة في تطوير الموضوع البحثي

من أهم إسهامات الرسالة أنها قدّمت نموذجًا تحليليًا تطبيقيًا تم اختباره باستخدام أدوات إحصائية قوية (مثل تحليل الانحدار

الخطي)، وهو نموذج يمكن إعادة اختباره أو تعديله في بيئات ومجالات مختلفة.

هذا النموذج يُعد قاعدة منهجية قابلة للتوسع، حيث يمكن:

إعادة تطبيقه في قطاعات حكومية مختلفة (كالصحة، التعليم، البيئة).

أو توسيعه بإضافة متغيرات جديدة (مثل الذكاء الاصطناعي، القيادة التحويلية، الثقافة التنظيمية).

أو تحويله إلى نموذج نوعي تفسيري باستخدام المقابلات ودراسات الحالة.

مدى إسهام الرسالة في تطوير الموضوع البحثي

ويمكن تلخيص الاسهامات في :

أولاً، على المستوى النظري، قدمت نموذجاً متكاملًا يربط بين الحوكمة والتخطيط للأزمات وإدارة المشاريع، مما أتاح تحليلًا

أعمق للعلاقات السببية داخل المؤسسات الحكومية. هذا يُعد إضافة حقيقية للأدبيات، خاصة وأن النماذج التفاعلية في هذا

السياق لا تزال محدودة.

ثانيًا، على مستوى النتائج، أثبتت الدراسة إحصائيًا أن الحوكمة تؤثر إيجابيًا على كفاءة إدارة المشاريع، وأن هذا التأثير يتعزز

عندما يكون هناك تخطيط فعال للأزمات. هذه النتيجة قدّمت توجّهًا بحثيًا جديدًا يُشجع على إدخال المتغيرات المعدّلة في

الدراسات التنظيمية.

ثالثًا، من الناحية التطبيقية، طوّرت الباحثة نموذجًا قابلاً لإعادة الاختبار في بيئات مختلفة، ويمكن استخدامه لاحقًا مع

متغيرات وسيطة أو تفاعلية أخرى، مثل الذكاء المؤسسي، الثقافة التنظيمية، أو الابتكار..

الفجوات التي عالجتها الرسالة بفاعلية

أبرز إنجازات هذه الدراسة تمثل في دمج متغير "التخطيط لإدارة الأزمات" كعامل معدل، وهو أمر لم يُعالج في الدراسات السابقة بالقدر الكافي. فقد نجحت الباحثة في تصميم نموذج تحليلي يدمج بين الحوكمة والتخطيط وإدارة المشاريع، واختبرته باستخدام أدوات إحصائية مناسبة، مما أعطى نتائج دقيقة تدعم فرضيات الدراسة. هذه الإضافة تُعتبر نقطة تميز واضحة في الرسالة، كونها تقدم بُعدًا تفاعليًا في العلاقة السببية لم يكن موجودًا في النماذج السابقة.

كما أن الدراسة استطاعت أن تُغطي الفجوة الجغرافية والسياقية، من خلال تطبيق النموذج في قطاع البلديات، تحديدًا داخل أمانة عمان الكبرى، وهو قطاع غالبًا ما يتم تجاهله في الدراسات الإدارية التي تركز على القطاع الخاص أو الربحي. هذا ما أضفى على الدراسة طابعًا محليًا واقعيًا يعكس التحديات الفعلية في المؤسسات الحكومية الأردنية، مما يُعتبر مساهمة تطبيقية ذات قيمة.

الفجوات التي لم تُغلق بالكامل

لم تتجح في إغلاق جميع الفجوات التي طرحتها نظريًا، حيث بقيت بعض الإشكاليات قائمة.

من أبرزها: محدودية التعميم. فقد انحصرت الدراسة في بلدية واحدة (أمانة عمان الكبرى)، دون إجراء مقارنات بين بلديات

أخرى أو مؤسسات ذات طبيعة تنظيمية مختلفة. هذه المحدودية تجعل من الصعب تعميم النتائج على باقي القطاع البلدي،

فضلاً عن القطاعات الحكومية أو الخدمية الأخرى. لذا فإن الفجوة الجغرافية رغم أنها عولجت جزئيًا، إلا أنها لا تزال

مفتوحة على مستوى التوسّع والاختلاف المؤسسي.

إضافة إلى ذلك، لم تُغلق الرسالة الفجوة المفاهيمية المتعلقة بقياس الحاكمية الرشيدة، حيث لم تُقدّم الباحثة نموذجًا موحدًا أو

أداة قياس معيارية يمكن اعتمادها في السياقات العربية المختلفة. فالمفاهيم المرتبطة بالحاكمية لا تزال غير موحدة في

الأدبيات، وتفتقر إلى أدوات قياس مستقرة، خاصة في البيئات الحكومية. هذا ما يجعل نتائج الدراسة عرضة للجدل فيما يتعلق

بإمكانية المقارنة أو إعادة التطبيق في دراسات أخرى.

خاتمة

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الرسالة قدّمت إسهامًا ملموسًا في معالجة بعض الفجوات، خاصة على مستوى النموذج التفاعلي والسياق البلدي الأردني، لكنها لم تنجح في إغلاق كافة الفجوات بشكل جذري. وهذا لا يقلل من قيمتها العلمية، بل يُبرز أهميتها كبداية تأسيسية يُمكن البناء عليها، وتوسيع نطاقها في بحوث لاحقة تدمج متغيرات جديدة، وتستخدم أدوات منهجية أكثر شمولية، وتستهدف بيئات مختلفة.